اعتراضات ابن نافع في книغة "شرح الفصيح لثعلب".

الباحث:
"د. عبد الله بن صالح بن سالم الهمامي
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وأدابها بجامعة نجران
asalhammamy@nu.edu.sa"
الخلاص:

يهدف البحث "اعتراضات ابن ناقية على العامة في الأفعال الماضية" إلى الوقوف على مدى صحة اعتراضات ابن ناقية على العامة في الأفعال الماضية، وبيان أهمية الدفاع عن فصاحة اللغة من خطورة اللحن الذي تسرب للعامية، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وخلص إلى ترجمة موجزة لابن ناقية، وتوقعاتية بضعة أبواب من أبواب الفصيح وردت فيها كلمة "خطأ"، وتحت كل باب عدة مسائل درسها، وناقشها، وبيان أهمية الادفاعة في الفصيح، وظاهرة لغة الفصيح، وترجم ما وجد في نبات ناقية، وإلى مباحث يضم مئة أبواب من أبواب الفصيح وردت فيها "تاء"، وتحت كل باب عدة مسائل درسها، وناقشها، وبيان اللغة الواردة فيها، وأقوال العلماء فيها، ونص رسالة لأهلها، ثم رجح ما يراه من وجهة نظره صوابا.

وتحت البحث نتائج من أهمها: تأثر ابن ناقية بابن درستويه، ومنها: أن وزن اسم الفاعل يوضح لنا حركة عين الفعل الماضي، ومنها: أن نقل الأمة اللغات، وإنكارهم دليل على صواب اللغة، وخطئها، ومنها: أن ابن ناقية لم يكتف بدراسة الفصيح من ثعلب، بل أضاف ما رأى فصولا من لهجات العرب.

الكلمات المفتاحية: ابن ناقية، الفعل الماضي، خطا، اللحن، الصواب.
المقدمة:

فإن اللغة العربية بفونتها المختلفة عنصر حياة، تهب لفرديها حياة لا تظير لها، فهي اللون الذي ينافق عليها، يبتكر بها، كيف لا وقد جاها الله شرقاً لا تصل إليه أي لغو، وأعطها ميزة لا ترى في غيرها، وهي نزل القرآن الكريم بلغتها، وإرسال خامس الرسل والتابيين لهذه الأمية، سيد الصفا، وأبلغ البلاغ، فقد نزل القرآن لسان عربي مبين على قلب نبيه الأمين، فاجتمع لما أفقس للسان، وأبلغ بيان، ولأجل هذه المنقبة تفاقرت جهود العلماء، وتكافيتهم للفحظ على هذه الهيئة العظيمة، فخطوا ألقاتها، وواع بها، ويتونوها، وأبرموا بها، والرساء فيها، ودعووها، وعانوا بها، وفازوا بها، وانتشر الإسلام، وفتحت البلدان، واختلط لسان العرب لسان الحجم بدأ يثير تيار الجعمة، ويظهر، ويتوقف بالتصوير، فهذا علماء العربية، وحراسها للدفاع عنها من انتشار اللحن، والذب عنها صائد تيار الجعمة.

ومن أبرز مظاهر دفاعهم عن لغتهم التأليفية في محاربة اللحن سواءً في النغمات، أو الجمل والرتب، ولعل كتاب "الفصيحة" لأمام اللغة في عهد أبي عمرو أحمد بن بحي العشيباني، الملقب بملب المتوفر سنة (291)، الذي ذاع فصاه وانتشر أمرهما، أعلم الكتب المؤلفة في هذا المجال، فكثرة المحتوى بسانه شرحاً ونطقاً، وتدريباً، وإتماماً، وتذكيراً، وتقديماً، وإمساكاً، وأيضاً، كلهم عناية خصمة تضاهي عنايتهم بكتاب سبيلية في النحو، فلو كان سمعنا بقدّم بعض العلماء المهمين بألفاظ اللغة الفصيحة على غير أن الفصيحة فاق كتبهم، ل سبيلتهم على المنطق، واقتراحهم على الفصيح من كل العرب، والعربي، بعهد إلى الخطة واللغة.

وقد شارك كتاب (الفصيحة) كثيرون، ولكل منهم فقد اختلّف شروطهم بين المسبب فيها، وبين الموضوع، وبين الموضوع، ومن العلماء الذين تناولوا شرح الفصيح: ابن دستويك، وابن خالويه، وابن جني، والواهي، وابن الواسي، والمرزوقي، وأبو سهيل الهروي، وقد شرح أكثر من شرح، والزمخشي، إن صحت نسبة البحر إليه، ومكي القسي، وابن السيد البطيسي، وابن هاشم الكلبي، وابن الدّهان، وأبو البقاء الخزاعي، وابن أبي الحديد المداني، وأبو جعفر النحلي، وله شراح مطول ومختصر، وغيرهم. وهذا يدل على عظم فائدته هذا الموقف، وحاجة كل عصر لمثله.

ومع عادة الشراح أن يبدوا موقفهم من المكلف والمكلف تأدياً، أو مثلاً، لأن لكل علماء توجيهًا مغايراً، وليس شرحاً، ولكن المكلف الخافر، الصدف فقط، من مؤلفات العلماء، وتنوعت، ومن ماض بها، وبين قصريها، تفرى المتين الواحد كالتصريح له أكثر من شرح كله مختلف عن الآخر، طولاً وقصراً، إسباناً وإيجازاً، يأخذ الشعر↳ الطويل كلاً من شرعه المسألة من خلافات، ويعرضها، ويبقية، ويعرض الشعر المتوسط بعد الشعر، ويعرض على بعض، وأمّا من الشعر المجدد، المختار؛ فيخذل مسائل قليلة تارة، وقد يكونها عرضًا دون بنسب وتحليل.

ومع تمّ تصدّى تشارك الفصيح العالم ابن نايفي البغدادي، أبو القاسم عبد الله بن أبي الفتح محمد بن الحسين بن نايفي البغدادي، رحمه الله في سنة (848)، فقد شاركت شرحه، فوجدته من تضجّو الموطنية غير ملةً، بالاعتراضات على المؤلف، وغيره، وأيضاً، ومقام الأحكام في اللغة، وعدم نسبتها، وليفتبط بكثير من الآيات والشعر، وغدراها، وفاسقون، عند موقفه من العامية، فتارةً وافقههم، وتأتاراً يخالفهم، وتأتاراً لم يحكم بشيء، ورفعه، على النظر في موقفه، جمعت مسألة في هذا الشرح، وفوقت على (56) موضوعه خالف ابن نايفي العامة فيها، و (20)
وجعَلُوا الباحثُ في حيرةٍ من أمرِنِ، فالموضوُُ، والمادة العلمية موجودة، فالأفعال ماضية، ومضارعة، والمسائل ثلاثة: موافقة، ومختلفة، وميسرة عنها، واثنان في ثلاثة تطعي مثلاً، وكذلك الأسما، فيها مسائل موافقة، ومختلفة، وميسرة عنها، فأصبح مجموع المسائل (8) مسالةً موضعًا.

ولكنة المسائل عند الباحث إلى اختيار قسم الأفعال، وتتبع موافق ذكر العما فيه في (32) مسألةً، ثم بدأ بالفعل المضارع في بحث مستقل بعنوان: (لحن العام في صياغة الفعل المستقبل "شرح النص لابن ناقيا الفصيح"")، فكانت مسائل الموافقة، وأيضاً، ومسبوت عنها، فأصبح منها مسابِ الموافقة، ومملكة، وميسرة عنها، واثنان في مسالة الفعل الماضي ماضية، ومضارعة، والمسائل الثلاث: موافقة، ومملكة، وميسرة عنها، واتنان.

ثم تبقى للباحث الفعل الماضي في ست وعشرين مسالة، ست عشرة منها مسائل المخالفة، وأربع منها مسائل الموافقة، وخمس منها المسائل الميسرة عنها، فجذبت مسائل الموافقة، والمملكة، والميسرة عنها، واختار رأي ابن ناقيا المخالف للعام: لأن مسألة إنشاء دائم هو المخالفة، فإن الإنسان يسأله لم يعذر هذا، وهكذا ذلك.

ثم رأى الباحث أن ابن ناقيا في اعتراضاته قد صرحت، وقد مميز، فاختار أن يفت في تناوله لمسائله عند لفظة (خطأ) دون غيرها من الألفاظ، إذ بهذا اللفظة صرحت لا يتغمان، والملكة هذا عند العاما، خطأ، ولحن ظاهر، ولترك الباحث ما سواهما من الألفاظ التي توحى بالجواب، وقد سكبت عنها بلا حكم، مثل قوله: "عُجزت أجرى: بفط الماضي وكسر المستقبل، قال الله تعالى: (أُجزيت أن تكون مثل هذا الغرائب)"، والعامة تقول: "عُجزت بالكسر، وإنما يُقال ذلك في كبر الفجوة".

فهذا نص على مخالفة ابن ناقيا العامة في كسر عين الفعل المضارع للفعل "عَجز"، ولكنها لم تصرحت، وإنما أوما بأن الكسر لا يقال إلا في صنف كبر الفجوة.

وقال في موطن آخر: " грَاحه الشاهد لا يقلي إلا في فن كبر الفجوة، والفصيح: كسرها)4، فكر أن ابن ناقيا - رحمه الله - في هذا الحكم بفصاحة الكسر يجيئ لغة العام، فإنها مشروعة، ولو كانت عنده غير صواب، ولطابت لصواب ذلك.

ومن هذا الدليل فقد حدث الباحث لفظة صرحة لرأي ابن ناقيا وهي (خطأ) إذ لا تخلت عنه. فوجدوها في خمسة أبواب من أبواب الأفعال العشرة، وهي:

1. باب "فعلت" يفتح العين.
2. باب "فعلت" يكسر العين.
3. باب "فعلت" يغيب ألف.
4. باب "فعل" يضم الفاء.
5. باب ما يهمز من الفعل.

(1) البحث قبول لنشر بتاريخ 5/8/9، المواقف: 1445/119، بمجلة جامعة الحدود الشمالية بالمملكة العربية السعودية.
(2) المقدمة بالآية: (فَقَلَتَ لَهُ الْأَرْضُ). بمثابه، يُنْثِيُهُ تَعَارَضًا ثُمَّ يَعْرِجُهُ سَوَاءً أَجْيَمًا) قال
(3) أظهر: ثواب الفصيح 316.
(4) أظهر: ثواب الفصيح 319.
أسباب اِختيار الموضوع ومشكلاته:
1. ما أسلوب ابن ناقيّا في عرض المسائل، والخلافات، واستشهاداته، ووسطه المسائل؟ فهو من المقدمين في زمنه، ولم يُطبع له مؤلفاته كثيرًا; حتى نقف على أسلوبه.
2. ما موقفه من تقنّمة من العلماء، وهل تأثر بهم؟ وهل تأثر به اللاحقون؟
3. هل تُفرض هذا الرأي، سواءً أكان موقفًا أم خلافًا؟
4. هل ما حكم به على العامةّ صواب يأخذ به، ويكون حجة عليهم؟
وعلَّ أهمّ مشكلة تبرز لنا، أو سنعاني منها فئة مؤلفاته المطبوعة لدينا؛ إذ لا يوجد إلا هذا الكتاب، وكتابٌ (ٍشَرخُ الجَمَان في تَشبيهات القرآن)، وكذلك فئةً من أشار إليه من العلماء اللاحقين في عبثهم حتى يكون أدعى لتبث الرأي وعزوهم، ولو كان كتابه هذا كافيًا.
أهداف الموضوع:
تتمثل أبرز أهدافه في الإجابة عن أسباب الاختيار، وهي:
١. الوَقوف على أسلوب ابن ناقيّا اللغوي، وال نحوي، والصرفِي، والاستدالي، إذا شديد، إذ هُكُم على لِهِجة قُوم، أو فرقة، أو طائفة، وقد أُولع العلماء في التَأليف في لِحْن العامةّ، كالكسائي، والقراء، وأبي عبيدة، والمفَضَّي بن سلمة، والرَبيدي، وغيرهم رحمهم الله.
ثانيًا: أنَّ ما بُحِث في قسم الفعِّ المضارِّ ليس بافيًا لِحُبم بصورَّة مِلَّة على منهج ابن ناقيّا، أو فكره، أو رأيه في العامةّ، فسالئه قليلة، والقليل لا يفي بالقرض، ففجاء هذا البحث متممًا لأول.
ثالثًا: يتداول البحث فكر ابن ناقيّا اللغويّ، ولم يُطرق للكُفر النحوي، أو الصرفِي، ومن نظر في كتابه سيجذب مُليًا بهذه الفنون، وعلى كلّ فالمبّ يَتَمّ البداية الفعلية لدراسة ابن ناقيّا؛ لأنه أشمل، وأوسِع من السابق.
رابعًا: تسيرُ البحث في آرائه لم يريد الوقوف على مزيد من أحكامه، وأرايه، فالكتاب بين المتوسط والطويل، ويضمْ أثوابًا كثيرة غير الأفعال، ويضمَّ مسائل أخرى في الأفعال لا تدخل ضمن بحثنا، فماثلة دَمَسة، وتحتاج إلى باحثٍ للكشف عنه.
منهج البحث: اعتمد الباحثُ منهج وصفي التحليلي؛ فيذكر عوان المسالة، ثم يعرض نصَّ ابن ناقيّا، ثم يوجَرُ ببيان المسالة وسِقَفه، ثم يبدأ في مناقشتها، وذكر أحكامها التي قيلت فيها، وجمع اللغات الباردة فيها ناسِبًا كلّ لِغةُ لأصحابها قدَر ما أمكنه، مع ذكره حكم كل لِغة، ويدلّل لغة المنسوبة للعامة مع ما قبل فيها من أحكام، وفي نهاية المسالة يذكرُ رأيه مرجعًا ما يراه.
فخصر البحث إلى تجرُم موجزة مقتضبة جدًا؛ لتُقدمه في البحث الأولى، فلا حاجة إلى إعادته بحثًا، وإلى بحثٍ يشمل مسائل الاِعتراض في الأفعال الماضية، والمبحث:
١١٢١
يُضمّن أبواب:

الباب الأول: باب "فَعَّلْتُ" يفتح العين، وفيه: أربع مسائل.

الباب الثاني: باب "فَعَّلْتُ" يكسر العين، وفيه: مسألة واحدة.

الباب الثالث: باب "فَعَّلْتُ" يُغِيّ ألف، وفيه: خمس مسائل.

الباب الرابع: باب "فَعَّلْتُ" يضم الفاء، وفيه: مسألة واحدة.

الباب الخامس: باب ما يُهة من الفعل، وفيه: مسألة واحدة.

أولًا: التعرف بالمتنقّف:

هو أبو القاسم عبد الله بن ناقيّة بن داود بن محمد بن الحسين بن ناقيّة الدائريّ، البقددي، الأديب، الشاعر، اللغويّ. وقيل: اسمه: عبدالباقي.

وَيُلقَّبُ بـ(ابنِ نَاقِيَّا) بِنُون  بعدَ أَلِفِها قاؾ  مبسورَّ ، ثمّ تحتيَّة  مفتوحة  بعدَها ألؾ .

وُلِدَ في شهر ذي القعدة من سنة عشر وأربعمائة، وله مؤلفات منها: شرح الفصيح، وتوريق ليلة الأحد رابع محرم سنة خمس وثمانين وأربعمائة بغداد، وذُفن في مقابر باب الشام.

ثانيًا: المبحث: ويشمل مسائل الاعتراض، وفيه خمسة أبواب:

الباب الأول: باب فَعَّلْتُ يفتح العين: وفيه أربع مسائل.

المسألة الأولى: ضمّ عين الفعلين الماضيين "فَسَدَ وَصَلَحَ" عند العامة.

قال ابن ناقيّة: (فَسَدَ، وَصَلَحَ) بضم العين، من الماضي، وهو خطأ، والصواب: الفتح فيما بينهما.

المباشرة: تعددت آراء العلماء حول هذه اللفظة:

الأول: تخطئة ضمّ عين الفعلين الماضيين "فَسَدَ وَصَلَحَ" عند العامة، وهو رأى الكسائي في كتابه "ما تلحن في العامة"، والمفضل بين سلمة، وأبو دوسوي، وأبو الجبان، والصفدي. 

وعلى ابن درستويه خططتهم القائم في ضمّ عين الفعل الماضي "فَسَدَ، وَصَلَحَ" لأنه لو كان صوبيًا لجاء اسم الفاعل منهما على فعل، مثل: فسيد وصلح، مثل: ضمّ وفرح، ولم يقبل: صالح وفاضِر.

وبذلك أن اسم الفاعل يُضاءع من مضمون العين على فعل قياساً، ك"جعل فيه جمال".

(1) انظر: شرح الفصيح لابن ناقيّة، تأليف: د. محمد بن ناقيّة، مطبعة دار النشر، 1939.
(2) انظر: شرح الفصيح لابن ناقيّة، تأليف: د. محمد بن ناقيّة، مطبعة دار النشر، 1939.
(3) انظر: شرح الفصيح لابن ناقيّة، تأليف: د. محمد بن ناقيّة، مطبعة دار النشر، 1939.
(4) انظر: شرح الفصيح لابن ناقيّة، تأليف: د. محمد بن ناقيّة، مطبعة دار النشر، 1939.

١١٢٢
و"شرف فهو شريف"(1)، ولم يسمع ابن درستويه مجى الفعلين على فعل
الثاني: أن الضم في الفعلين لغة كالفتح:
أ: لكن الفتح أصح، وهو رأي ابن السكين(2)، وأشد عن الفراء لبعض الأعراب:
١٩٠ - حذى يَختَب فتئ ورأى جران الغود فذ كان
ويشترك ابن مكي القفظي، وابن الطيب الفاسي(3).
ب: لكن الفتح أحاد، والضم لغة ضعيفة وهو رأي ابن قتيبة(4).
ج: الفتح هي اللغة المشهورة والمعارف عليها وهو رأي الزبيدي(5).
الثالث: أن الضم في أحد الفعلين لغة:
أ: في "فسد" خاصة، وهو رأي أبي البلاء العكبري، وحكاها عن أبي زيد،
والكسائي(6).
ب: في "صلح" خاصة، وهو رأي ابن دريد(7)، وحكاها الفراء عن أصحابه(8).
الرابع: ذُبَرَت اللغت الن دون حبم:
أ: "فسد وفسد" عند ابن دريد، والجوهر، وابن القاضي، والحميد، وابن هام
اللمي، وابن الجو، واللبلي، والبعلي الحنفي(9)، ونقل عن صاحب النواحي
ووقعه ابن عقيل على ابن مالك(10).
(1) انظر: شرح ابن عقيل على ابن مالك: ١٢٠.
(2) انظر: إصلاح المرAlchemy :١٨٩، وفي موطن آخر لم يذكر أن الضم لغة ص: ١١٠، ونظر في: المخصص لابن
سيده: ٣٧٩، وحجة الحمد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلي: ١: ٣٣، ٣٤.
(3) من الطويل، جران العدو، انظر: ديوان جران العدو برواية أبي سعيد السكري: ٩، وفي: المشوف المعثم في
ترتب الإصلاح على خروف المعجم للفصيح: ٤٣٢، وناشده في: ضم في النعم المضرع.
(4) انظر: تنظيم اللسان وتقييم الجتان لابن مكي القفظي: ١٩٦، وشرح نظام الفصيح المسمى موطنة الفصيح
لموقعه الفصيح من أوله إلى باب: فصل بضم الفاء لابن الطيب: ١٣٢.
(5) انظر: أدب الكاتب: ٣٥٩.
(6) انظر: محبيت في اللغة (فسد): ٨: ٢٨٨.
(7) انظر: تاج العروس من جواهر الفاموس (فسد): ٨: ٤٩٦.
(8) انظر: المشوف المعثم: ٢٠٢.
(9) انظر: جمهور اللغة لابن دريد (صلح): ١: ٥٤٣، ونقل عن قوله: وليس "صلح" بث، ونظر: "الحكم
وجهم الأعظم في اللغة لابن سيده (صلح): ٣: ٣٧٩، والخصوص لابن سيده: ٣٧٩، وناهج العرب
(1٠) انظر: للصحاح للزبيدي (صلح): ١: ٣٨٣، ومجموعة المصدر للزبيدي: ١٤٣، وناهج العروس للزبيدي
(صلح): ٦: ٥٤٨.
(1١) انظر على الترتيب: جمهور اللغة لابن دريد (فصل قول): ٣: ١٤٥، والصحاح للزبيدي (فسد): ٢: ٥١٩،
والفعال لابن القضاء: ٤٥٩، وشرح الفصيح للزبيدي: ١٥، وشرح الفصيح للحمي: ٥٠، وتقوم
١١٢٣
عبدالحق بن عبدالله الإبيلي، وعن براِ النمِّ (ٔ)

"صلَح وصلُح" عند السرقسطي، وصاحب الواعي واللبليب وابن سيدنا (ٕ).

وذكر ابن الجوزي لعَنَّه أهل العلوم في "فضد" و"فضد وفضد"، وتَبَيَّن إلى
وزاد كراع النمل لغةً رابعة و"فضد" يفتح الفاء و"فضد"، وتَبَيَّن إلى
قطره (٢).

والذي يُرى أن "صلح الشيء" و"فضد الشيء" بالضم فصيحتان:
أولاً: لورودهما عن العرب، وقد حباها اللغويون، فمنهم من جعلها لغة، ومنهم من لم
يحكم عليها بشيء، وفي هذا دليل على جمال قولهنا، فقد جاءت المعاجم شاهدة على ذلك،
cال فلسطين العرب: "فضد وفضد وفضد فلاسا"ا وفي القاموس: "فضد كنسر وعَد
وكربم..." (١).

ثانيًا: ما حبان ابن الأضواء بقوله: "ليس في بلام العرب: "فعُِ" وهو فاعِ إن حرفان
فرن الحمارُ فهو الفاَ، وعقُرت المرأَّ فهي عاقر، فؤما  هُر فهو  اهر، وحمض فهو
هُر، وهمض هو مثَِ بِلاؾ ذلك، يقاِ: حمض أيضا، و هُر، ومثَِ (٣).

َّ يقصد بذلك أن "هدِِ" تدِِ في باب تداِِ اللغات، فليس محصور
في مضموم العين، وأما "فرن، وعقَر" فمِتصتان بلغة ضم، والحق
يقة قد ورد الفتح فيهما "فرَن وعقَر"، فتبون بذلك من باب تداِِ اللغات، قاِ الفيومي في صياؼة اسم الفاعِ من
فعُِ وفعِِ: (٤)... "فريق يمنع مجيبش من فعُِ بالضم على فاعِ أَلبتة ويقوِ ما ورد من ذلك
فهو في الأصل من لغة أخرى فيكون على تداِِ اللغتين وربما هجرت تلك اللغة واستعمل

المكتبة العامة بكلية الآداب

العدد 55 لسنة ٢٠٢٤

١١٢٤
اسم الفاعل منها على اللغة الأخرى نحو: ظهرت المرأة فهي ظاهرة، وفَرَن الحيوان فهي فار. 
واللغة الأخرى ظهرت بالفتح وفرَن بالفتح أيضاً وذكرها أشبيه.(1)

وقد جاء الخلاف عن العرب في قياس اسم الفاعل من الفعل الماضي مضموم العين على "فاعل". فقالوا: فَرْن فهو فارن، وهذا يدل على جواً مجيباً من فعل ولون كان قليل.(2)

كما قال ابن مالك في ألفيةه في يب "أبنية أسما الفاعل والصفات المهمة بها". (3) وهو قليل في "فاعل"، و"فاَعَل" معيَّن.

وعلى ذلك يدل في باب تداخل اللغات فتكون "فصد وصلح" مثل: (ظاهر وطاهر، وحمض وحمض، مثل متل).

3. إنكار ابن درستويه مجيئهما على "فاعل". (فسيد وصلح)، ليس بحق؛ إذ نقل عن أهل اللغة مجيئهما: فقد حكاها ابن الأعرابي في نواذيره، وتقول اللبلي عنة من خط الأمد، أنه يقال: فاسد وفسيد، وصالح وصلح.(4)

قال كراع النمل: "ومما جاء على فاعل فقعيل، يقال: صانع وصلح، وفاد.

وعلى ذلك يدل اسم الفاعل "فسيد وصالح" من الفعل الماضي مضموم العين "فسد وصلح". والله أعلم.

المسألة الثانية: بناء الفعل "رعف" للمجهول.

قال ابن نافي: "(رعف) فنابع، واسم على فعل: لأنه من الأدوا، وفعل الرعف للدم، ومنعى رعف: تقدم وانبعث... والعامة تقول: رعف، وهو خطأ: لأن الفعل غير متعد، فلا يكون منه ما ليس فاعله.(5)

المناقشة: في عين الفعل الماضي "رعف" المهني للمعلوم ثلاث لغات.(6) "رعف".

(1) انظر: المصاحب المثير في غريب الشرح الكبير للراعي. 390.

(2) نفسه.

(3) انظر: ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة "الخلاص في النحو". 126.

(4) انظر: تحققة المجد في الصحاح. 4: 34، وفي: لسان العرب لابن منظور (صلح) 8: 42، (فسد) 11: 180.

(5) انظر: الماجد من غريب كلام العرب. 2: 528، وانظر: الصحاح للجوهري (فسد) 2: 519، وولب

(6) انظر: شرح الفصيح. 411.

(7) انظر: المصاحب المثير في غريب الشرح الكبير للراعي. 4: 365، وانظر: التحقيق على الموصى في تفسير عناية

(8) وقوامه إعرابه ومعانيه للقوافي. 2: 48، والمصمم والمحترم الأعظم لابن سبأه (رعف) 2: 82.

(9) والمصمم لابن سبأه 482، وتقيقه اللسان لابن مجك 214، والملحق لابن السيد البطليوسي 2.

(10) وإكمال الإعلام لابن مالك 1: 34، وحقه المجد في الصحاح. 1: 43، 44، وولب حقه المجد

(11) في لبلي. 9، والثلاث ذو المعنى الواحد في الصحاح. 45، وتصحيح التصحيح للمعلوم 285، وولب العرب

(12) لابن منظور (رعف) 2: 177، والمنزل في تحرير الأحاديث والأحاديث الواقعة في الشرح.

1135
بفتح العين، و"زعف" بضم العين، و"زعف" بكسر العين.

الأولى: لغة الفتح "زعف"، أجمع اللغويون عليها، واقتصر عليها ابن التَّيَّاني في كتاب الموعر في اللغة، والقرَّاز في معجمه الجامع.

الثانية: لغة الضم "زعف". فقد اختلفت أراء العلماء حولها:

أ_ لغة صائنية: وهو رأي ابن مكي الصقلي.

ب_ لغة الفتح أوجدها: وهو رأي ابن التَّيَّاني، وابن السكري، وابن القويبة إذا أُسندت للدمان، وابن الدلقن، وابن السفاح، وأبو موسى الأصفهاني، والدميري الفاسي، وابن النبهاني، وابن القويبة إذا أُسندت للدمان.

ج_ لغة ضعيفة: وهو رأي الجوهر، والقَوبِي، والصَّحَاني، وأبو موسى الأصفهاني، والدميري الفاسي، والدميري الباجي، وابن النبهاني، وأبو موسى الأصفهاني، والدميري الفاسي.

د_ هي لغة: وهو رأي الْلِّيِّ، وابن السبيت، وابن القويبة إذا أُسندت للدمان، والعبقر، والصفد، والفيومي.

مجهولة: سُبِّب عنها الأصميب فلم يعرفها.

و_ النهي عن استعمالها: وهو رأي المفضِ بن سلامة.

وبعضهم ذبرها ولم يحبم عليها.

وقد قيل إن هذه اللفظة "زعف" كانت سببا في لب سيبويش العربية، وانصرفت عن الحديث والتفصيل، إذ حبى الصبولىّ:

«أَنَّ سِبَوَيش بَهَمَّامَ بن سَلَمة إلى الَِلِّيِّ، قَالَتْهُ عن حديث هِامَّ بن أبيش في رَعِف في صَلاتِه، ذَكَرَ كِتابًا، فَانْهَرَنِى وَقَالَ: إنَّما هو بفَتْح العَيْن. فَقَالَ الَِلِّيِّ: صَدَقَ أَتلقَى أبا سَلَمة بمِثِ هذا. فانصرفز إلى الَِلِّيِّ».

(1) انظر القصة باختلاف في ألفاظها، لغة "زعفز" في طبقات النحائيين واللغويين، ومغني اَّنْتاج إلى معرفة معاني ألفاظ النحوين واللغوين.

الثالثة: نغة الكسر "رَعِف". فقد تعددت أحكام العلماء عليها:
أ- أضعيف اللغات: وهو رأي المطرب في شرح الفصيح، واللبي، والدمير الشافعي، وشمس الدين محمد الشافعي.
ب- من أغلاط أهل الفقه: وهو قول ابن مكي الصقلي.
ج- حكاها ابن سيد عمن أبي عبيد بلال حكم.

ومن ذكر لغتي الفتح والضم بلال حكم: أبو عبيد عن الأصمعي، وأبو عبيد عن ثابت بن أبي ثابت في كتابه اللحن، وأئمة الفقه، وكراع النمل، وأئمة العلم، ويعوض السبتي في مشارق الأدنوار، والمطرب في شرح الفصيح، وقاسم بن ثابت السربق في كتابه الدلالة.

وأما بناء الفعل "رَعِف" للبني للمجهول فحُكِّم عليها:

1- بأنها جامعة: قال المجد: "رَعِف: كنصرف، ومنع، وكرم، وغنى، وسمع"(1)، وقال في الفهرس الثالثة: قال: "رَعِف: مثلثة العين، ورَعِفَ بعُنِيَ وعُنِيَ، وسَمِعَ"(2)، وقد جاء شاهد لمجع الفعل منعًا للمفعول مرفوض عند العلماء في حديث الحسن: "أن قال له البَتِّيب: ما تقول في رجل رَعِف في الصلاة؟ قال الحسن: إن هذا يعرب الناس، وهو يقول رَعِفًا"(3) أي يعلمهم علمان البَتِّي الغربي ويبقون. وروى أنه قال له: "اللَّهُ أَنَّكَ تَعْلَمُ مَا تَعْلَمُ".

1127
المسألة الثالثة: كسر عين الماضي من الفعل (عثر).
قال ابن تابع: "عُثرتْ عثرَتْ، والامة تقول: عَثَرَتْ عَثِرتْ، و"عَثِرتْ هو" ليستقيم. والله أعلم
المستقبل، وهو خطأ.

المناقشة: لعين الفعل الماضي (عثر) ثلاث لغات:
الأولي: فتح العين "عُثر"، وهي أفصح، ذكره ثعلب، وجمهر اللغوين.
الثانية: كسر العين "عثر"، و"عَثرَتْ". وتشهد آراء العلماء حولها، فقيل:
أ. هي لغة العامة: عند ابن الجوزي.
ب. خطأ: عند ابن ناقيا.
ج. أصح من لغةضم: عند ابن الطيبي.

د. ممكنة بلا حكم: حكاها ابن سيدن وأبي منصور والزبيدي عن اللغائي، وذكرها اللبلي، والبعلي، والفيروزابادي.

(1) 235، ونهاية العامية (عثر) 3: 411
(2) انظر: شرح الفصيح لابن ناقيا 111، 501
(3) انظر: شرح الفصيح 211
(4) انظر اللغات الثلاث في: تحفة المجد اللبلي 1: 51، ووابط تحفة الجامع اللبلي 1: 97، المثلث ذو المعنى الواحد
للبعلي، ولسان العرب لابن منصور (عثر) 10: 42، والغور المثلث للقيروزابادي 304، والقائمة المختصرة للقيروزابادي (عثر) 5، ونهاية العامية (عثر) 12: 125، وشرح نظام الفصيح لابن الطيب "عثر"، والبعلي اللغوي وكتابه للبعلي 150، ونهاية الفتح والضم في ما تتلح فيه العامة للمفضل 135، وشرح الفصيح لابن دقیوق 84، وأدب الكاتب لابن قتيبة 339، وشرح الفصيح للفصيح 19، ونهاية الغوثية في الفتح والمفتاح، لابن الجوزي 126، ونهاية الفتح فقط في: العين للخيل (عثر) 3: 2، وإصلاح الفتح لابن السكين 191، والفصيح للبعلي 45، وإصلاح الفتح للهروي 328، وشرح الفصيح لابن الجوزي 105، وشرح الفصيح للمورق 13، وشرح الفصيح لهديي 51، وشرح الفصيح للبعلي 51، والبعلي اللغوي 113، وكتابه للبعلي 151.

(5) انظر: الفائق للزبيدي 1: 11، ونهاية العامية (عثر) 2: 63، وابط تحفة المجد اللبلي 1: 51، والمثلث للبعلي 114، وكتابه للبعلي 151

1148
المقالة الرابعة: كسر عين الفعل الماضي (سيح).
قال ابن ناقيا: "سيح" نسب من "سيح" للفعل الماضي، وهو حتالة.
المناقشة: "سيح" نسب من "سيح" للفعل الماضي.
الأولي: فتح عين الفعل "سيح".
الثانية: كسر عين الفعل "سيح".
أ_ لغة العامة وهي حتالة: عند الفعل الماضي، وابن ناقيا، وابن درستويه،
والصغري.
ب_ لغة العامة وهي ضعيفة: عند المطرز.

(1) انظر: تحفة المجد للبلي، 11: 5.1، والدثلث للبعلي، 42، والغزير للتمثيل، 304، والبليعي اللغوي وكتابه للبليعي.
(2) انظر: تصحيف الفصيح لابن ضروآبادي، 44.
(3) انظر: شرح الألفية لابن عقيل، 120.
(4) انظر: تحفة المجد للبلي، 51، ولباب تحفة المجد للبلي، 10.
(5) انظر: شرح الفصيح، 262.
(6) انظر: الفصيح، 47، وفيما تلحن فيه العامة للكسائي، 138، وإصلاح المنطق لابن السكين، 188.
(7) انظر: تصحيف لابن ضروآبادي، 339.
(8) انظر: تحفة المجد للبلي، 108.
لغة العامية وللعامية، ولم يُحْمَل عليها: عند ابن السكيت، وابن قتيبة، وابن الجوزي(1).

وعله ابن درستويش التخصصية بقوله: "سبحت...". وإنما ذكره العامة تقول فيه: سبت بكسير البياء في الماضي، وهو خطأ؛ لأن فعله لا يأتي بغير ألف، ومصدره لا يجي بدفتح الباء في الماضي، وهو خطأ؛ لأن فعله لا يأتي بغير ألف، ومصدره لا يجي بدفتح الباء في الماضي، وهو خطأ؛ لأن فعله لا يأتي بغير ألف، ومصدره لا يجي بدفتح الباء في الماضي، وهو خطأ؛ لأن فعله لا يأتي بغير ألف، ومصدره لا يجي بدفتح الباء في الماضي، وهو خطأ؛ لأن فعله لا يأتي بغير ألف، ومصدره لا يجي بدفتح الباء في الماضي، وهو خطأ؛ لأن فعله لا يأتي بغير ألف، ومصدره لا يجي بدفتح الباء في الماضي، وهو خطأ؛ لأنه عين الفعل مفتوحة، ولا يكون على وزن فاعل، فإن كان مكسر العين، فإن لازم فلا يأتي اسم فاعل على وزن فاعل إلا مسماء، نحو: أم هو أم، وسلم فهو سالم(4)، ولم يُسمع في "سبح سابح". وقياس مصدر "فعل" اللازم أن يكون على "فعل"، أو "فعلان"، أو "فعل".

أو أن مصدر الفعل "سبح" هو "سبح" على وزن (فعل) بسكن العين؛ لأنه عين الفعل مفتوحة، ولا يكون على وزن فاعل، بل يجي بدفتح الثلاثي مكسر العين، نحو: (فرح ظرحا)(5).

ولما لم تثبت كتب اللغة للفعل "سبح" اسم فاعل بغير ألف، ومصدره مفتوح الفاء والعين خص به هذه اللغة.

ورد عليه بأنه لا كان كذلك فلا يوجد للفعل "سبح" إلا لغة واحدة، وهي فتح العين، والصواب أن للفعل لغتان، إحداهما فصيحة وهي بفتح العين، والأخرى ضعيفة وهي بكسرها نقل ذلك عن المطرز(6)، ولم يذكرها ثعلب لمعد فصاحتها، حتى يسير على شرطه.

ويُرى صحتها ولكن بتقاوته في درجات الفصاحة، ولا نسلم بتخاطرها بالكلية؛ إذ التقل عن العلماء الثقات كاف لقبولها، فيجري الحكم فيها كما جرى في مسألة "ثر".

باب الثاني: باب سبت بكسر العين

مسألة واحدة: فتح عين الماضي (قضمت الدابة)

قال ابن ناقيا: "قضمت الدابة" شعرها: بكسر الضاد، وهو عين الفعل، وهذا الحرف المكسر في الماضي يفتح في المستقبل، إلا أن يدرك الأذاع، فهده الفتحة، وكذلك الماضي إن أدرك الأذاع ذهب كسرته، نحو: شفت ديه، وأصل: شفت؛ لأنه إذا أسندته إلى المخاطب ظهر ذلك الحرف، فانعم أنه مكسر أو مفتوح. واللغة تقول: "قضمت الدابة" وهو خطأ، أما يقال: "قضمت الرجل الدابة" شعرها، فندعى الفعل إلى مفوعين(7).

المناقشة: قول ابن ناقيا: "يتعبد لمعفولين". فقد جعل "قضمت" مفتوح عين من أفعال المنح التي تنصب مفوعلين، نحو: أعطي وأطعم والبس. فكانه يجي بفتح العين بشرط تعديها.

(1) انظر: إصلاح الملل للسكيت 188، وأدب الكاتب لابن قتيبة 338، وتنوير الوسات لابن الجوزي.
(2) انظر: تحفة الجمل للبلي 109، ولباب تحفة الجمل للبلي 1: 22.
(3) انظر: تصحيح الفصيح 51.
(4) انظر: شرح ابن عقيل للألفية 2: 119، 120، 121، 122.
(5) انظر: شرح ابن عقيل للألفية 2: 108.
(6) انظر: تحفة الجمل للبلي 108.
(7) انظر: شرح الفصيح 227.
لمفعولين، وإن لم تعود إلا للمفعول واحد فهي بالكسر لا غير.
قال ابن درستويه: «وإنما ذكر هذا لأن العامة تقول: قضمت الناقة شعريها، قضمت، يفتح الثاني من الماضي، وكسره من المستقبل، وهو هامًا، إذما ذلك فعل المُطْمَع للذابة، وهو يعود إلى مفعولين، يقال: قضمتها شعريها، قضمتها، يفتح الماضي وكسر المستقبل.
واسم الشعار: القضيب، والعامة تقول: قضمتها، بالله، وهو هامًا. فأما فعل الذابة، فالصواب فيه: قضمت تقضم، وكسر الماضي، وفتح المستقبل. وقد مضى قيس ذلك وعلش»(1)
ولعين الفعل الماضي (قضم) فيه لغتان:
الأولى: كسر الفعل "قضم"، وهي اللغة الفصيحة، ذكرها ثعلب، وجمهور العلماء.
الثانية: فتح عين الفعل "قضم"، وحكم عليها بأنها:
أ- لغة العامة وهي حَظاً، عند أبي طالب المفضل بن سلمة، وابن نافع وابن درستويه.
ب- لغة العامة بلا حكم: عند ابن قتيبة، وابن الجوسي.
ج- لغة جائزة عند الفوزي، حيث قال: "قضمت الناقة شعريها، قضمت، قضمت قضمت، بطراف الأشعار". وقضمت قضمت، قضمت قضمت، كسرت بطراف الأشعار، وقضمت قضمت، بطراف الأشعار.
وأقو: لا يوجد أن يكون مقابل الفصيح هذا الفتح في الماضي والكسر في المستقبل.
لكن لغة جائزة، ولكن الكسر أصح: عند الليلى، قال عن حديثه عن "قضمت الناقة شعريها، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت، قضمت"(2).
وقياس هذا الباب أن ما كان مكسوراً في الماضي فعند مستقبله تكون مفتوحة إلا ما جاء على خلاف الأصل، نحو: حسب يحسب، وبينين بينين، وبنين بنين، ونن ينعم،

(1) انظر: تصحيح الفصيح 59.
(2) انظر: التصحيح لغة 48، وإصلاح المنطقي لابن السكين، 347، وإصلاح الفصحى للهروي 208، وإصلاح الفصحى للهروي 92.
(3) انظر: الفصحى لغة 51، واضح حال الفصحى لابن درستويه 59، والصححي لابن سعد 49.
(4) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة 337، وتفريع المصدر لابن الجوزي 152.
(5) انظر: التصحيح المنطقي (قسم) 507.
(6) انظر: شرح تفسير المفصل 248.
(7) انظر: بحث نظم الفصيح 141، وابن نعم الفتح 12: 32.
(8) انظر: المورد لأبي مسحال 129، والأخلاص لأبي الفتح 1: 291، وشرح الفصحى للخمي 58.
وقال ابن ناقيا: "صرفت القوم": إذا دفعتهم وبالغت وابعدتهم، وبذلك قولهم في الدعا: "صرفت الله عليك الأذى" أي: باعد عنك ما يذكي... والعامة تقول: "أصرفت" بالألف، وهو خطأ، لأن الفاعل: صرف.

المناقشة: جاء هذا النص في الفصيح في باب "فعلت" بغير ألف، وينقل عن أصل الفعل "صرف"، فقيل:
١ "صرف" بالْه مهز: وهو رأي الجمهور.
٢ "صرف" بْه مْه: بالْه مْه معنى (باعد ودافع، وسرّحت الصبيان، وردتهم إلى بيوتهم).

لهة العامة وهي خطا عند النفس: فقد قال: "ولا يقال: قد أصرفت فلا أنا"، وابن السكين، وابين تنبية، والمفضل بن سلامة، والزجاج، وابن درستويه، والأزهري، وابن فارس، وابن الجبان، والمرزوقي، وابن ناقيا، والزمخشي، ابن الجوسي، واللبلي، والصفدي.

وأما أبو سهل الهروي فقد ذكر تصنيف الفعل على هذا المعنى يقوله: "وصَرَفت القوم أصرفتهم صرفا" فجمع بينهما، ولم ينسب "أصرفت" للعامة، ولم يبين أنها خطأ، وذلك في كتابه إسفار الفصيح، بينما في كتاب التلويح اقتصر عليها بدون همز.

وقد عُلِّلَتْ التَّحْتَيمَة: بأن لم يسمع في الفعل عند نباته للفاعل إلا "فاعل"، فقيل:

(١) انظر: تَحْتَيم الفصيح لأبن حالويه ١٦، وليس في كلام العرب لابن حالويه، وابن درستويه، وتصحيح الفصيح لأبن درستويه ٥٤، وشرح الفصيح للحمي ٥٨، وغيرة الآمال لللبلي ٧٧.
(٢) في الفصحى الناطب: "صرفت الصبيان". انظر: ص ٥٣.
(٣) انظر: شرح الفصيح لأبن ناقيا ٢٤٤، ٢٤٥.
(٤) انظر: شرح الفصيح لأبن حالويه ١٦٠، و сериал المبتعد لابن السكين ٢١٦، وأدب الكاتب لابن تنبية ٣١٣، وما نحن فيه العامب لابن الأعرج ٢٠١، وتعليمه وفقه للفاعل لابن درستويه ٧٧، وتعابير اللغة للأزهري (صرف) ٢٣، والصحيح لأبن فارس ٢٦، وشرح الفصيح لأبن الجبان ١٤٧، وشرح الفصيح للزمخشي ٣٨، وشرح الفصيح للمرزوقي ١٠٨، وتقوم اللسان لأبن الجوزي ١٣٠، وتحفة المحد لللبلي ٤٦، وابن حنفية المحد لللبلي ٥٥، وتصحيح التصحيح للصفدي ١١٢.
(٥) انظر: إسفار الفصيح ٣٧٥، والتلويح في شرح الفصيح ١١.
(٦) انظر: تصحيح الفصيح لأبن درستويه ٧٧.
ويريدون بذلك أن بناء الفاعل لما كان "صارَف" فهو من الثلاثي "صارَف"، وبناء المفعول "صارَف" من الثلاثي "صارَف" ولا يكون بناءهما إلا من الثلاثي، فلو كان الفعل "صارَف" لكان بناء الفاعل "صارَف"، وبناء المفعول "صارَف"، فعليها أنه لا يقال: أصرف.
ويريدون بمصدره "الصَّرْف"، أنش لما بان مصدره على وٍن "فَعِْ"، علمنا أنش ثلاثي "صارَف"، فمصدر الفعِّ الثلاثي المتعد "فَعَِ" يبون على "فَعِْ"، ولو بان الفعِّ "أصرَف" لبان مصدره: "إصراف"، نحو: إبرم إبرامًا، وأعربت إعرابًا.
ويريدون بمستقبلهم "يَصْرِف" بفتح اليا، أن يبن لما بان مستقبلهم مفتوح اليا، علمنا أني من الفعِّ الثلاثي "صَرَف يَصرِف، وضَرَب يَضرِب"، فلو بان من "أصرَف" لبان مصدره: "إصراف"، نحو: يُع ي، وأبرم يُبرِم.
وفي التخطيط بهاء جاء على وزن "الصرف" في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنٍِلَتۡ سُورََّ نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ إِلَىَٰ بَعۡض  هَِۡ يَرَىَٰبُم مِّنۡ أَحَد ثُمَّ ٱنصَرَفُواْْۚ صَرَفَ ٱللَُّ قُلُوبَهُم بؤَنَّهُمۡ قَوۡ﴾ (التوبة: 113)، فهذا الوٍن يتّبعه من "أصرَف"، نحو: بسَرتُش فانبسر، و산업تش فانق ع، ولم تسمع م اوعة من "أفعِ"، لأنهم قالوا: نيجي "انفع" م اوعةً من "أفع"، والقياس والسَّماَِ أن يبن بما، مثل: أدِلتش فاندِِ، وأنم واجه: أحمد بن عطية:
وقالوا: أجلى فانجِ، والقياس والسَّماَِ أن يكون بغير ألف، فإنها لـ "الصرف"، إذا جعلت صرفًا، أي: خالصًا: جُوزَه الزمخشري، واللبلي (1)، قال الزمخشري: "وقولهم: انصرف يدِ على أنَّ متعذِّبَه ألٍو، لأنهم قالوا: نيجي "انفع"، والقياس والسَّماَِ أن يبن بما، مثل: أدِلتش فاندِِ، وأنم واجه: أحمد بن عطية:
وقالوا: أجزلهم بناءً، والقياس والسَّماَِ أن يكون بغير ألف
فلا عيان بهن ولا اجتلابة (2)

(1) التوبة: 127.
(2) من البسيط، وصدروا: (لا خطؤي تنغطى عنَ مؤ}</t>
وأما سائر كلام العرب ف"صرفت"، قال الله تعالى: ( ثم أنصرفوا صرفت أنفس قلوبهم )، وصرف ناب finer (١).

ونقل الأزهري عن تعلب عن ابن الأعرابي قوله: "أصرف الشاعر شعرة يصرفه إصرفًا: إذا أقوي فيه. وانشش بيت جرير السابق". وحكاه الصغاني وابن منظور والزبيدي عن ابن الأعرابي (١)، وذكر اللفظ ابن القطاع (٢) فقال: "وصرق الشاعر: هو اختلاف الحركة بالرفع والجر في التوجيه"

وقال ابن بري: "لم يجي أصرف غيره، وانشش بغير مصرفة القوافي" (٣).

المسألة الثانية: هل يُهْمَر الفعل "حاش" أم لا يُهْمَر ؟
قال ابن ناقيا: "حش علي الصيد، أي: أعطفه على ورده، وقد حاش عليه: إذا رد إليه لصيده نفسه أو بجار، فهو حاش، والصيد محوش، والامة تقول: "حاش" وهو خطأ (٤).

المناقشة: ذكر تعلب لغتين في الفعل "حاش":
الأولى: حاش والأسلح حوش، لغة الجمهور، وهي النصية.
الثانية: أحساس، وهي لغة العام، وحكم عليها بأنه:
١ خطأ: عند ابن السكين، والمفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن ناقيا (٥).
وعمل ابن درستويه التخطئة بمعنى ما علبه "أسرف"، فقال: "فالفاعل: حاش، والمفعول به محوش، فذلك كان بلا ألف". فنقاء "فابل ومفعول" يأتي من الثلاثي "فعل"، ولتو كان الفعل "حاش" كان اسم الفاعل "ماعوش"، مثل "صرف فهو مصرى".

٢ من النواذر: عند أبي زيد الأنصاري فقال عن ابن دريد في جمهرة اللغة: "باب من اللغات عن أبي زيد: ... ويقال: حش عليه الصيد أحوشه حوشة، وحاشة، وأحشط عليه، وأحوشته أيضا" (٦).

٣ أولعبتها العامة: قال عنها ابن دريد: "ولا يقال: أحساسه، وإن كانت العامة قد أولعت به" (٧).

(صرف) ٢٣١:٨.

(١) انظر: ليس في كلام العرب لأبي خالوي (١) ٣٣، ٣٤.
(٢) انظر: تدبيذ اللغة للأزهري (صرف) ١٢: ١٦٣، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (صرف) ٤: ٥١١، ولبسن العرب لابن منظور (صرف) ٨: ٢٣١، وناج الهروي للزبيدي (صرف) ٢٤: ١٩.
(٣) انظر: الأعمال ٢: ٢٣٩.
(٤) انظر: تدبيذ اللغة للأزهري (صرف) ١٢: ١٦٣، وتبليغ المنطفي لابن منظور (صرف) ٨: ٢٣١، وناج الهروي للزبيدي (صرف) ٢٤: ١٩.
(٥) انظر: حشي الفصيح لابن ناقيا ٢٤٦.
(٦) انظر: إصلاح المنطفي لأبي السكين ٢٢٧، وما تلحن فيه العامة لل المنطفي ١٩٩، تصحيح الفصيح لابن درستويه ٨١.
(٧) انظر: جميرة اللغة لأبي دريد: ١٤٩، وشرح لفظ الأحشى ١: ٨١.
(٨) انظر: جميرة اللغة (حشو) ١: ٥٣٩.
لغة لبنى تيميم: عند الصاحب بن عبيد(1).

- ذكرت باللاخطئة منسوية للعامة وغير منسوية: عند الخليل، وأبي عبد القاسم بن سلام، وأبي القوطية، والجوهر، والسرقطي، وأبي القوطية، وأبي هشام البتقي، وأبي موسى الأصفهاني، والراكزي، وأبي مالك، واللبنى، وأبي منصور، والفيروزآبادي، والزبيدي، وأدريت عن الأخفش(2).

وقد ذكر اللبليب في كتابه التحفة أن لغات "حاش" مذبوراً للعامَّة، ونسبها منسوبة: عند أبى عبيبة، وأبي القوطية، والجوهر، والسرقطي، وأبي هشام البتقي، وأبي سعد، واللبنى، وأبي منصور، واللبليب في بابه التحفة أن لغات "حاش" مذبورة عن صاحب الواعي، وعن ثعلب في المجالس، وعند اللحياني في نوادره، ولو ذكره أحد من العلماء المتقدمين كالخليل والأخفش

وصواب إنها لغة فصيحة؛ فقد ذكرها جماعة من العلماء المتقدمين كالخليل والأخفش وغيرهما من الآخرين. وزوّرت في حديث ابن عمر: "أنه دخل أرضه له فرأى كتاباً فقال: "حاش" علي، وأخذ الصحابة فاستقبلاها، فصربتها بها حتى قتله، وابلغ على قبلاً في أرضه.

أما السؤال العام: "نسباً أرباب التأليف: تفسير ثلاثة، تسوية لللغات؟ "حاش" "حاش" "حاش"، هما: (حاش، وأحاش، وأحش)، والله أعلم.

والمسالة الثالثة: هل يُفهمُ الفعل (شاغل) أم لا يهم؟

قال ابن نافي: "شاغلي عنك أمرُ يشغله، أي: منعني وقعتني، والعامة تقوله بالألف، وهو خطأ؛ لأن الفاعل منه: شاغل، قال الشاعر:

(publication details)

(1) انظر: المخيط في اللغة (حوش) 3: 147.
(2) انظر: المخيط للخلاف (حوش) 3: 262.
(3) انظر: الفيلسوف الفصيح للخليفي (حوش) 3: 100.
(4) انظر: المخيط والغموض لأبي سعيد (حوش) 3: 262.
(5) انظر: الفيلسوف الفصيح للخليفي (حوش) 3: 262.
المناقشة: للغة "شغلي" "لغتان، ذكرهما ابن ناقي:
الأولى: "شغلي"، و"شغلي" وهي لغة الجمهور، واللغة الفصيحة (1).
الثانية: "أشغلي"، واضغلي: وحكم عليها:
_ 1) بأنها لغة العامة وهي خطاً عند الكسائي، ابن السكيت، والمفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن ناقي، والفرزاز في جامعه، وابن ناقي، والصفيدي (2). واحتجوا بأن اسم الفاعل لم يأت منه إلا على "شغلي"، وهو بنيته الفعل الثلاثي مفتوح العين.
قال ابن درستويه معلماً: "أأما قوله: شغلي نعل أمر؛ يشغلي، فإما ذكره؛ لأن العامة تقول: أشغلي بألف، وهو خطأ؛ لأن فعله: شغلي. ومفعوله: مشغول. ومصدره: الشغلي" (3).
_ 2) بأنها لغة العامة وهي رديئة أو ضعيفة: عند ابن قتيبة، وابن القوطية، والجوري، والسرقطي، وابن القطاع، والرازي، وابن منظور (4).
_ 3) بأنها لغة العامة وهم مولعون بها وليست بشيء: عند أبي علي المروزي (5).
_ 4) بأنها ليست جيدة: عند ابن خالويه (6)، قال أبو جعفر الليلى: "وحكاها ابن سبده عن أبي عبيد، وأبو علي في فعولت وأفعالت، وقال: وثبت ابن أبي ثابت في لحنه، وأبو عبيد في فعل وأفعل، قال: والجيدة شغليت" (7).
_ 5) بأنها لغة العامة بلا تهذيب، أو بلا نسبة ولا تهذيب: عند ابن فارس، وابن سبده (8).

(1) من السريع، لـ«أمير القبس»، في: ديباته 142.
(2) انظر: التصحيح للعلب (4).
(3) انظر: التصحيح للمفضل لـ 147، واصلاح المتعلق لابن السكيت 265، وما تلحين في العامة للمفضل 873، وتصحيح الفصيح لابن درستويه 45، جمهورة لـ 18، واصلاح الفصيح لـ 147.
(4) انظر: التصحيح لابن خالويه 13، واللغة الفصيحة لـ 11.
(5) انظر: ادب الكاتب لـ 13، والأفعال لـ 265، والصحاح للجوري (شغلي) 168.
(6) انظر: ادب الكاتب لـ 13، والأفعال لـ 265، والصحاح للجوري (شغلي) 168.
(7) انظر: التصحيح لـ 13، والأفعال لـ 265.
(8) انظر: التصحيح لـ 13، والأفعال لـ 265.
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
 المناقشة: ذكر ابن ناقيا للفعل (غاظ) لغتان:
الأولى: غاظ، وهي اللغة الفصيحة.
الثانية: غاظ، وحكم عليها بأنها:

1. لغة العامية، وهي خطأ: عند ابن السكيت، وابن قتيبة، والمفضل بن سلمة، وابن
درستويه، وابن قتيبة، وابن مكي، والراجي، والصوفي (7)، وحكايا الزبيري عن
الجوهر (1)، وذلك لأن اسم الفاعل منه: غاظ، واسم المفعول منه: مغيظ، وأصله: مغيظ
فاستثقلوا الضمة على اليا، فلختوا، فاختروا الواو، فاختروا الواو؛ لالتقاء
الساكنين، وركزوا ما قبل اليا لتصح (6).

2. لغة ليست بالفايحة: قائل: قد غاظني فلان، ومن قال: غاظني، فقد
لحن:

3. لغة ربيعة: حكاها اللبلي عن ابن مكي الصقلي (7)، ولم أجد هذا الحكم عند
بالنساء، ولا تخصت: عند ابن هشام السكيني، والكروزابادي (6) (غاظه يغيظه
فغاظته، وغيظته فطيفعه، وأغاظه وغابظه)، وجعَلها العامة ابن الطيب في مقابلة الفصيح (1).

5. لغة جانزة: عند الجواليقي، وأبي جعفر اللبلي فقد قال بعد أن ذكر تختنة ابن
درستويه للعامية: ليس بُؤ، بعت الفاعل في شرحه على ثعلب عن سلمة عن الفراء أنه
يقال: غالبلي الشيء، وأغاظي بالألذ، وغاظيَّة لغة، والأولى أفضل (1)
وروى هذه اللغة تثَّلب عن ابن الأعرابي، قال الأزهري: «وروى أبو العباس عن ابن

والغاظب غان عن الأئمة، والله يعيب آل المجمعين»
(1) انظر: شرح الفصيح 249.
(2) انظر: الفصيح لثعلب 54.
(3) انظر: إصلاح المطلع لابن السكيت نسخة قيامة 357، وأدب الكاتب لابن قتيبة 316، وما تلحن فيه
العامية للمفضل 210، وتاريخ الفصيح لابن درستويه 87، وتحقيق اللسان لابن مكي 117، ومختار
الصحاح للجري (غيظ)، 237، وتحقيق التصحيف للصوفي 116، وكتبت عن ابن السكيت في:
الصحاح للجوهري (غيظ) 1176، وشرح نظم الفصيح لابن الطيب 45، وكساني العرب لابن
منصور (غيظ) 110، ونافع العروس للجري (غيظ) 249: 21، ونقلت عن ابن درستويه في ثعلب
المجلة العلمية بكلية الآداب
عدد 55 لسنة 1435

1138
الأعرابي: غاظه وأغاظه وغيظه بمعنى واحد(1)
والذي يرى أن تخطئة ابن ناقيا للغة العامة في الفعل "غاظ" "غاظ" صائبة؛ إذ حفّلت كتب اللغة بتخطئة العلماء لها، والحكم لها بالردئة، وقلة الاشتراك كما قال الزجاج، ومع أنها زوِّيت عن علماء أجلاء كابن الأعرابي وغيره إلا أن درجة فصاحتها لا تبلغ فصاححة "غاظ". والله أعلم.

المسألة الخامسة: هل هم زؤ الفعل "هد" أم ملهمز؟
قال ابن ناقيا: "جاد دابتش يجهدها: إذا أتعبها، وحِّمِ علبها فوق اقتها؛ إما في السير، أو الحمل، والامة تقوله بالألف، وهو خطاً.

والذ يرى أن تِ بة ابن ناقيا للغة العامة في الفعِ "ظاظ" "ظاظ" صاببة؛ إذ حفّلت بتب اللغة بتِ بة العلما لها، والحبم لها بالرداً، وقلة اننت ار بما قاِ الٍجاج، ومع أنها رُوِيت عن علما أُجلا بابن الأعرابي وٍيَّظش إن إنَّ درجة فصاحتها ن تبلِّ ضاقة "ظاظ". والله أعلم.

المناقشة: ذبر ابنُ ناقيا للفعِ "جهد" لغة العامة فين:
الأولى: "جهد دابّتش: وهي اللغة الفصيحة(2).

الثانية: "أجهد فلان _ بالرفع _ أجهد دابّتش، وأجهد _ بالنصب: من أجهد دابّتش إذا حمِ عليها في السر فوق اقتها(3)، وحُبِم عليها بؤنها:
والفعل منهما مستعرس مسامٍ، والقلب مني جاهد مجهود(4)، وعلَّ التخطئة بما غّلت تخطئتهم ل"اصرف وأشِغل وأغاض وأحاش" وهو أن اسم الفاعل على "جاهد"، وأسم الفاعل على "مجهود"، قُل كان فعله "أجهد" بالألف لكان اسم الفاعل والمفعول "مجهد ومجهود".

1. لغة العامة وهي خطأ: عند المفضل بن سلمة، وابن درستويه، وابن ناقيا)(5.
2. قال ابن درستويه: "إنما ذبرنا لأن العامة تقول: أجهد دابّتش، بالألب، وهو خطا، لا يجوز بالألف آلا نرى أن فعله: جاهد، ومفعوله: مجهود. ومصدره: الجهد والمجهود، وأشدها عن الخليل:

(1) انظر: تذيب اللغة للأعربي (ظاظ) 8، وفي: التكملة والذيل والصلة للصغاني (ظاظ) 4، 201، والمصباح المثير للفيومي (ظاظ) 459، ولسان العرب لابن منظور (ظاظ) 11، 9، وشرح نظام الفصيح لابن الطيب 249، و Taj al-Asmaa 50، وتاج العروس للزبيدي (ظاظ) 20، 134.

(2) انظر: شرح الفصيح 252.
(3) انظر: الفصيح لعلب 55.
(4) انظر: لسان العرب لابن منظور (جهد) 3، 224، وتاج العروس للزبيدي (جهد) 7، 539.
(5) انظر: تذيب اللغة للأعربي (ظاظ) 8، ولسان العرب لابن منظور (ظاظ) 11، 9، وتاج العروس للزبيدي (جهد) 297.
(6) انظر: ما تلحن في العامة للمفضل 202، وتصحيح الفصيح لابن درستويه 90، وحَّفَّة المجد لللبي 297.
(7) انظر: الفعل وأفعال للأعربي 482، وفعلت وأفعالت للسنجاستاني 10، والمخصص لابن سيده 4، 341.

1139
وابن سيده، وابن القوطية، والتباطوشي، وأبي البقاء العمكري، وابن الأثير، والصغاري، والرازي، واللبلي، والفيومي، وابن منصور، والفيروزابادي، والزبيدي، والعلامة ابن الطيب).

والمصطالح: أن اللغة العامة في "جهد" "أجهد فلان" سابقة، ولا وجه لتهذيبها، فقد ذكرها غير واحد، قال الأسدي: "ويقال: جهد فلان جهد، فهو جاهد، وأجهد فلان إذا بلغ جهده كله" 1.

وحكاها كثيرون كما مر في الرقم (4) وقال اللبلي: «ويقال يجاهد فلان يجهد، فهو يجهد، وأجهد فلان إذا بلغ جهده كله».

وقال اللغة العامية ابن الطيب: «هذا الفصيح في هذه اللغة "أجهد" رياضي، حكا الجماعة حتى أن بعضهم سوّى بينها وبين الثلاثي في الفصاحة وانستعملاها».

ومرّت هذه اللغة في أشعار العرب، قال ذو الرمة: "فكيف لم يسمها خلف السبب من الإجهاد تنجب؟" 1.

وقال الباهلي: "ويقال: يجاهد فلان يجهد، فهو يجهد، وأجهد فلان إذا بلغ جهده كله".

وقال الأعشى: "فقيلت وجحال لها أزغج، جهذن لها مع إجهادها 1.

(1) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة 370، قال أبو جعفر: ليس بعجف، حكى أبو زيد في فعلت وأفعلت، وقطعرب، وأبو عبيد في فعل وأفعال قال: والكلام الجيد يغير ألف، ومكي، وابن القطاع في أفعاله، وأمير في جن في شرح شعر المتنبي أنه يقال: "أجهد دابتش".

ووردت هذه اللغة في أعمال العرب، قال ذو الرمة: "فكيف لم يسمها خلف السبب من الإجهاد تنجب؟" 1.

وقال الباهلي: "ويقال: "يجهد فلان جهذن لها مع إجهادها" 1.

(1) انظر:鍋 وأفعل 441.

(2) انظر: شرح الفصيح لابن الطيب 114.

(3) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة 370.

(4) انظر: شرح نظم الفصيح لابن الطيب 554.

(5) من البسيط، انظر: ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، 3، والفسر لابن حنبي 1، ودابتش 853، ومكي، وابن القطاع 141، 142.

(6) من المقتارب، انظر: ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، 3، والفسر لابن حنبي 1، ودابتش 853، ومكي، وابن القطاع 141، 142.
حيث جاء بالمصدر في البيتين (إجهاد)، ولا يكون قياس مصدره إلا ما كان على وزن
أفعال (أجهد)، فهو كان من الثلاثي "جهاد" لجاء مصدره: الجهيد.
وأنشد أبو عثمان:

تأزغنهم بالجهاد وأنغمة ورغما

والشاهد فيه مجيء اسم الفاعل "جهاد" من الفعل الرباعي "جهاد"، نحو: "أكرم
 فهو مكرم، ولو كان من الفعل الثلاثي لقال: جاهد، وهو دليل على جوار اللغتين.
وقال ابن جني عند بيت المتنبي:

 أيقا ابن جني عند بيت المتنبي:

ويقا: جهدت الدابة: إذا حملت عليها في السير فوق اقتها، وقد قي

لا ناققي تجمل الرذيلة ولا

وويقا: جهٌدتُ الدَّابة: إذا حملت عليها في السير فوق  اقتها، وقد قي

والله أعـلـم.

الباب الرابع: باب فعلم لبضم الفاء، وهو مسألة واحدة:

الفعل أهد، أم هذر؟
قال ابن نافع: "أهيد: إذا أباح السلان، ليُقتَبِب مَفَاء، وقد هذر الدم نفسه
فهو هادر، والعامية تقول: "هذر"، وذلك خطأ.

المغالطة: يتحدث الباب الذي عقده في قصبة عن (فعل) بضم الفاء(1)، وهو
مجيء أفعال هذه الصيغة للمبني للمعلوم، وأصل الصيغة أن تكون للمبني للمجهول
ورد في صيغة الفعل "هذر" لغات، وهي:

الأولى: أهدَرَ دمُش: هي اللغة الفصيحة التي ذكرها ثعلب وهو الفصحى، و
ثانية: وهذَرَ، وهذر الدم نفسه (مبني للفاعل): ذكرها الخليفة، وابن قتيبة،
والمفضل بن سلمة، والصاحب بن عباد، والسرقسطي، وأبن القوطية، وأبن القطاع، وأبن
هشام اللحمي، والليلي، وأبن منصور، والشهابي، والفيروزآبادي(2).

(1) من الكامل، ولم يُعرَف للذائع، انظر: الأفعال للسرقسطي 114، والغموض لابن سيده.
(2) من الملخص، انظر: الفصيح 114، وشرح الفصيح 114.
(3) انظر: شرح الفصيح 12.
(4) الفصيح 114.
(5) انظر: المديح في اللغة بالله باب قنها، وما تلحن فيه العامة للمفضل 114،
(6) انظر: الأفعال لابن القوطية 184، وأدب الكاتب لابن قنها، وما تلحن فيه العامة للمفضل 114.
(7) انظر: الفصيح 114، وأدب الكاتب لابن قنها، وما تلحن فيه العامة للمفضل 114.
(8) انظر: الفصيح 114، وأدب الكاتب لابن قنها، وما تلحن فيه العامة للمفضل 114.
(9) انظر: الفصيح 114، وأدب الكاتب لابن قنها، وما تلحن فيه العامة للمفضل 114.
(10) انظر: الفصيح 114، وأدب الكاتب لابن قنها، وما تلحن فيه العامة للمفضل 114.
قال أبو زيد الأنصاري: "وتقول: قد هَدَرَ دُمُهُ فهو يهدُر هَدراً، وأهدرته إذا أبطاله".(1)

وقال ابن دريد: "وهَدَرَ دُمُهُ فهو يهدِر هُدُورًا، وأهدَرن السل ان"(ٕ).

وسُمِعَ عن الأصمعي قولُهُ: "هَدَرَ الدَّمُ هَدَرًا، وأهدرن الله إهدارا، إذا أب لش"(ٕ).

وجعل الفصيح "أَهْدِر" بالألشف (ٔ)

الثالثة: هُدِرَ (مبني للمفعول ألشف)، وْحُبِمَ عليها بؤنها:

- العامة وهي تاء: عند ابن ناقيا، والمفضِ بن سلمة، وابن مبي الصقلي، والصفد (٘).
- ذُبِرت بلا حبم: ذبرها ابن هام اللامي فقال:(ب)، ويقولون: هو مهدور الجنابة.

وجعلها الإمام الفارضي ممَّا وُضِعَ من الأفعاِ المبنية للمجهوِ، فذبر عددًا من الأفعال المبنية للمجهول، فذكر عددًا من الأفعال منها:复َّ عليك، وَنَتِهِ الرجل... وهُدرَ في مهدور (٢).

وخلاصة القول: إذا جُعلَت (هُدِرَ) لازمة لهذا الفعل وتكون على صورة المبني للمجهول في وضع المبني للمعلوم فتحتنة ابن ناقيا على العامة صائبة، وإذا جعلت (هُدِرَ) صياغة مبني للمجهول من الفعل (هَدَر)، فتحتنة ابن ناقيا لل العامة ليست صائبة؛ إذ نقِ الأبمة الببار، والعلماء الأجاج كالخيللي وأب السكيت مجي الفع مفتو الغا والعين، فيبني للمجهول بضم الفا وسر العين، نحو: ضَرَب، ضُرِب.

والله أعلم.

الباب الخامس: ما يهمز من الفعل، وفيه مسألة واحدة:

مسألة تثاءب وتثاوب:


المناقشة: هذه المسألة تدور في الباب الذي عقده ثعلب بعنوان: (ما يهمز من الفعل).

638

(1) انظر: النوادر في اللغة ٥٦٢، وحكاها الليلى في ثغة المجد ٣١٠.
(2) انظر: جمهيرة اللغة (هَدِرَ) ٢٤٣، (هَدِرَ وأهدر) ٣٦٠، وحكاها الليلى في ثغة المجد ٣١٠.
(3) انظر: شرح الفصيح للمرزوقي ١٠٣.
(4) انظر: المصباح المثير (هَدِرَ) ٦٣٥.
(5) انظر: تحقيل الفعال ١٨٤، وتصحيح الفصيح لابن درستويه ١٠٠، وتفقيف اللسان لابن مكي ١٣٤، والصفدي، وتصحيح التصحيح للصفدي ٥١٠.
(6) انظر: المدخل إلى تقويم اللسان ١١٩.
(7) انظر: شرح ألفية ابن مالك ٣٦٠.
(8) انظر: شرح الفصيح ٦٠٣.
(9) انظر: الفصيح ٣٤.
وقصد من هذا الباب أن العامة تخفف الهمزة وتبدلها واوًا، أو ياً، أو ألفًا؛ لثقلها؛ وهذ
الفتحف قد يوافق أحد أوجه القياس، فيه التماسًا مع مقاس العرب، أو لغة قريش، أو غيرها
من القبائل الفصحية، وربما كان يخالف كلام العرب، ويخرج عن حدود العربية وأطارها،
فليأتي بعدد لم يسبق إليه؛ لجهل العامة، فأراد تعلم أن يذكر ما أصله الهمزة، والعاما
تركن، وليس قصده كل كلمة تركن همزمًا وإن كان أصلها الهمزم(1).
وقد وقع الخلاف في الفعل "تثاب"، وفيه تلهف:
الأولى: بالواو (تاناوي): وهي اللغة الفصحية التي ذكرها تثاب في فصيحه، كما
ذكرها الليث، والخبر، وأبو زيد الأنصاري، وأبان السكينت، وأبو سهل الهرؤي، وغيرهم
وقد وقع الِلاؾ في الفعِ " تثا ب "، وفيش لؽتان:
الأولى: بالهمٍ (تثا ب): وهي اللؽة الفصيحة التي ذبرها ثعلب في فص
يحش، بما
ذبرها الليث، والِ، أبو ٍيد الأنصار ، وابن السبيت، وأبو سهِ الهرو ، وؼيرهم
بثير (ٕ).
الثانٌة: بالواو (تاناوي): وهي لؽة العامة، وقيِ فيها:
بؤنها ِ ؤ أو ؼل  سوا  نسبت للعامة أو لم تُنَسْب: عند ابن السبيت، والمفضِ بن
-_ أسلمة، وابن درستويو، والجوهر، وابن ناقيا، واللِمي، والم رٍ، والراٍ
(ٖ).
قاِ الصفد :
« ويقولون تثاوب. والصواب: تثا بت، وهي الثُإَبا ، ممدودَّ. قلت:
يقولونش بالواو، وهي بالهمٍّ »(ٗ)
نُسِبت للعامة بلا حبم: عند أبي علي المرٍوقي، واللِمي، والم رٍ، والفيومي
ب(٘).
أن لؽة الهمٍ أجود من لؽة الواو: عند الٍمِ ر(ٙ).
والصواب أن تِ بة ابن ناقيا للعامة في إبداِ الهمٍَّ واوا صابب؛ إذ نُقَِِ الإنبار عن
أبمة اللؽة، ولم أجد فيما مرّ عليّ مَن صوّب هذن اللؽة، إن ما يُلْمَحُ من حبم الٍمِ ر
على لؽة الهمٍ بؤنها أجود من لؽة الواو، فبؤنش يلمح لجواٍها لبن بقلة
قاِ الٍبيد :
"وتثاب على تَفَاعِ بالهمٍ، وهي اللؽة الفصحى التي اقتصر عليها في
الفصيح وغیره، ومنع أبو زيد المهاجر من تثابها.
قال الزبيدي: "وتثاب على تفاعِ بالهمز، وهي اللغة الفصحى التي اقتصر عليها في
الفصيح وغيره، ومنعوا أن تُثَاب همزمًا واوا... وقد أنكر الجوهر والجمهور كونه
بالواو(٩). والله أعلم
(١)
انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويو 132.
(٢)
انظر: تهذيب اللغة للأزىري ذكرىا عن الليث (ثأب) 113.
(٣)
انظر: إصلاح الدنطق لا
بن السكيت في تهذيب اللغة (ثأب) 115، والذمز
والذمز لأبي زيد (ثأب) 14.
(٤)
انظر: إصلاح الدنطق لابن السكيت 144.
(٥)
انظر: شرح الفصيح (ثأب) 114.
(٦)
انظر: نقد النروي (ثأب) 115.
(٧)
انظر: نقد النروي (ثأب) 115.
١١٤٣
خاتمة البحث:

كما لوحظ في هذا البحث:
1. كثرت اعتراضات ابن ناقيا على العامه، سواء في قسم الأفعال، أو الأسماء، فقد بلغت (52) موقفًا خالفهم فيها.
2. لم يكتب بغرضة على العامه بل وصل الأمر لبعض اللغويين.
3. شهد تأثر ابن ناقيا بابن دستويه، حيث لم يخففه في المسائل التي عرضا هذا البحث، و كان يعلل ابن ناقيا بتعليقات ابن دستويه دون التصريح به.
4. لم يقف ابن ناقيا عند اللغة الفصيحة التي ذكراها علماً بل زاد عليها مما أشتهرت.

فصاحته وداعت.

5. كانت اعتراضات ابن ناقيا في هذا البحث بين بين، فكانت صادئة في أربع، ومجادلة للصورب في خمس، وموقفًا وسطًا في مسائلين من وجهة نظر الباحث.

6. كان قليل التعليل في هذا البحث، فذكر الحكم دون تعليله إلا في ثلاث مسائل.

7. نقل الألفاظ الثقيلة، وإنكارهم من مرجحات الأحكام كما مر في غير مسألة.

8. صباغة اسم الفاعل تحدد حركة عن الفعل الماضي، ولو كان على وزن فاعل فعينه متحركة نحو: ضرب فهو ضارب، ولو فعينه فعيل فعينه مضمومة، نحو: ظرّيق فهو ظريقي.

وأوصي في ختام البحث أن يدرس شرح ابن ناقيا دراسة مستقيسة خاصة قسم الأفعال، وغيره من شروح الفصيح، لوفرة الدرس اللغوي والنحوي والصرف فيها.

وفي اختتمي أصلي وأسلم على النبي محمد، وأسأل الله التوفيق والسداد والمعونة.

المراجع:

أدب الكاتب، لابن قتيبة، عبد الله بن سلم. تحقيق علي محمد زينو، بيروت:

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، 1432هـ.

إسقان الفصيح للهدري، محمد بن علي، دراسة وتحقيق د. أحمد بن معيد قشاس، المدينة المنورة: رسالة علمية في الجامعة الإسلامية، 1420هـ.

إصلاح المنطق، لابن السكين، يعقوب بن إسحاق. تحقيق أحمد محمد شاكر، وهذه الصناعة، محمد هارون، القاهرة: دار القاهرة، 1998.

إصلاح المنطق، لابن السكين، يعقوب بن إسحاق. تحقيق د. فخري الدين القاضي.

لبنان: مكتبة لبنان ناشر، 1432هـ.

الأفعال، للرسولي، سعيد بن محمد، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، ود. محمد مهدي علام، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطبوع الأsciously، 1430هـ.

الأفعال، لابن القطاع، علي بن جعفر. ط، دار المعارف العلمانية بعاصمة الدولة الأصولية، 1360هـ.

الأفعال، لابن القطاع، محمد بن عمر. تحقيق د. حالية جمال القاضي. ط1، القاهرة:

درة الغواص، 1436هـ.

أعمال الكامل بثلاث الكلام، لابن مالك، تحقيق د. سعد حجاج العادي، ط، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1431هـ.

الفئات لابن مالك في النحو والتصريف المسماة "الخلاصة في النحو، لابن مالك، تحقيق

أ.د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني، ط1، الرياض: مكتبة دارالمنهاج، 1432هـ.

114
إنجاز الرواية على أنباء النحاة، للقبطي، علي بن يوسف. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط 1، دار الكتب والوثائق القومية. 2005.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والأحاديث الواقعة في الشرح الكبير، لأ بن المنك، عمر بن علي. تحقيق مجموعة من العلماء، ط 1، الرياض: دار البحرين، الرياض، 2004.

بصيرات ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز، للمفروز بأماد، محمد بن يعقوب. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1393 هـ، 1412، 1416 هـ.


بصابر ذو التمييز في لوط البخاري، للفيروز بأماد، محمد بن يعقوب. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1393 هـ، 1412، 1416 هـ.

تاريخ العلماء التحفيزيين من البصريين والكوفيين وغيرهم. للدراويذ المفضل بن محمد، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلوي. دار هجر للنشر والتوزيع والإعلام، القاهرة ط 2، 1999.

الثغيري في chútراته لقصيدة东南亚اء لإبراهيم، للبعلي، محمد بن أبي الفتح. تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد. جمعة المبرمة: جامعة أم القرى، 1419 هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس، للبعلي، محمد مرتضى. تحقيق مجموعة من البليغاء. بيروت: دار البتب العلمية، 1998.

تقويم اللسان، للبلي، محمد بن علي. تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي. دار العبيبان، القاهرة ط 2، 1998.


الimonial في تبيينات القرآن، لابن نايبا الغنادي، عبد الله بن محمد، تحقيق: د. محمد رضوان النداية. النشرة الثانية، دمشق، 1991.

جهرية اللغة، لابن ديريد محمد بن الحسن، تحقيق: د. رضوان منير بإليكي. دار العلم للملايين، بيروت، 1987.


لفصيح، د. رمزي، محمد بن أحمد. تحقيق د. مهدى عبيد جاسم. بغداد: دار الثقافة والإعلام، 1998.

لفصيح، د. رمزي، محمود بن عمر. تحقيق د. إبراهيم إبراهيم العايد. بغداد: دار الثقافة والإعلام، 1998.

لفصيح، د. رمزي، محمد بن أحمد. تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد. بغداد: دار الثقافة والإعلام، 1998.


العنين، للخليل بن أحمد. تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامراني. دار الرشيد
للنشر، العراق، 1980م.

الغزير المثلثة والدردر المبتهمة، للقيروآبادي، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد. جدة: رساله
ماجستير من جامعة الملك عبدالعزيز، 1987م.

التمائم المصنف، لابن سلام، ماجستير بن سلام. تحقيق د. محمد المختار العامري، ط2، 1991م.

تولت: المعهد التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون للنشر والتوزيع، والقاهرة:
دار مصر للنشر، 1999م.

غط الضعاو من الفقهاء، لابن بري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط2، 1989م.

الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، محمود بن عمر. تحقيق علي محمد البجاوي،
ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط2، مطبعة غردي الحبيبي وشركاه.

الفسر شرح ابن جني على ديوان المنام، لابن جني، تحقيق د. رضا رجب. دار البيانب.

الفسر شرح ابن جني على حروف المعجم، لجويداء، تحقيق د. تهام السليسي. ط2، 1987م.

القاموس المحيط، للفيروآبادي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، ودار الغرافة للتراث،
1989م.

لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، للبلي، أحمد بن يوسف. تحقيق أ.د. مصطفى عبدالقادر بارب. ط1، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 2011م.

لسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم. ط1، بيروت: دار صادر، 2012م.

ليس في كلام العرب، لابن خالیه الحسين بن أحمد. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،
مكة المكرمة: ط2، 1979م.

ما تلحن فيه العلماء، للشناسي، تحقيق د. رمضان الإينائي. ط1، القاهرة: مكتبة
العائش، والرياض: دار الرفاع، 1982م.

ما تلحن فيه العلماء، للشناسي، تحقيق د. رمضان الإينائي. ط1، القاهرة: مكتبة
العائش، والرياض: دار الرفاع، 1982م.

ما جاء على فتح وثبتت بمعنًى واحد "مؤلف على حروف المعجم"، للجواليق موهوب
بن أحمد. تحقيق ماجد الذهبي. ط: دمشق، 1980م.

التمائم ذو المعنى الواحد، لبلي، محمد بن أبي الفتح. في قراءة وقدم له: د. حبيبي مراز.

المثلوث، لابن السيد البلطيسي، تحقيق د. صلاح مهدي الفطرسي. العراق: دار
المجلة العلمية بكلية الآداب
العدد 55 سنة 2004

١١٤٧
المجموع المغيب في غرب القرآن الحديث، للأصفهاني محمد بن أبي بكر. مركز البحث العلمي واجهاء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط، 1986م.

المحمداة الأعظم في اللغة، ابن سيد، علي بن إسماعيل. تحقيق مصطفى السقا، ود. حسن نصار، ط، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية. 1958م.

المحيط في اللغة، للصاحب ابن عباس. تحقيق محمد حسن آل باسين، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1944م.

مختار الصحاح، للرازي محمد بن أبي بكر. تحقيق يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، ط، 1999م.

الجسمي، للصفاح، علي بن إسماعيل. قدم له: د. خليل إبراهيم جفال، ط1، بيروت: مكتبة التصحيح تعداد، ط، مؤسسة التاريخ العربي، 1996م.

المدخلي إلى تقويم البغدادي، للجمالي، محمد بن أحمد. تحقيق أ.د. حاتم صالح الضمان. ط1، بيروت: ط، المبتبة الإسلامية، 1995م.

مشكلات موطأ مالك بن أنس، ابن السيد البطلبي، تحقيق، ط، برلين: ط. 1999م.

الدراسة، للرازي محمد بن أبي بكر. تحقيق، ط1، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م.


المصالح المثير في غريب الشرح الكبير للراعي، للقبسي، أحمد بن محمد. تحقيق، د. عبده أطياف الشناري، ط2، القاهرة: دار المعارف، 1999م.

معاني القرآن وإعرابه، للزجاجي إبراهيم بن السري. تحقيق، د. عميد عبده شلبي. عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

معجم الأدباء أشاد الأديب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرومي. تحقيق، د. إحسان عباس، دار الحرب الإسلامي، ط1، 1992م.

المغرب في ترتيب العرب، للطبري، ناصر بن عبدالسيد. تحقيق محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار. ط1، حلب: مكتبة أسامه بن زيد. 1989م.


المنصوف، نبين عصفور، تحقيق: مصطفى مشتاق، ط1، بيروت: ط، المعجم العربي، 1993م.

المنصف، نبين عصفور، تحقيق: مصطفى مشتاق، ط1، بيروت: ط، المعجم العربي، 1993م.
الوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد. ط 1، بيروت: دار الشروق، 1981 م.
الهمز، لأبي زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، تحقيق د. كامل سعيد عواد محمد شهوان (طبعة الألوكة).